ما بقي فصبر وامهله الى الان فلم يقدر على تحصيل ما بقي عليه وعجز عن ذلك فحكم ما بقي عليه فسخ
السيد المكاتب فسخا شرعيا القول النبي صلى الله عليه وسلم المكاتب قن ما بقي عليه درهم
وصدقه المكاتب المذكور على ذلك كله التصديق الشرعي وبوح وان مرادها الى حاكم شرعي يسبغ ذلك
كتب حضورها الى مجلس العزيز ودعوى السيد على مملوكه انه كاتبه على كذا وكذا استعفاه كذا وبقي
عليه كذا المتى وفاه كان حرا ومتى عجز عن وفايه ولو عن درهم واحد كان قنا باقي على العبودية وان المدة
انقضت واستحق عليه المبلغ المذكور ولم يقم له به وانه صبر عليه مدة ثانية اخرها يوم تاريخه
ولم يقم له بشيء من ذلك وسال الحاكم العبد عن ذلك فاجاب بصحة دعوى سيده واعترف انه
عاجز عن الوفا وانه لم يقدر على تحصيل ما يجد عليه فحينيذ سال المدعي المذكور الحاكم المذكور
الحكم بما وجبه الشرع الشريف والاذن له في فسخ الكتابة المذكورة فاذن له في ذلك فعند ذلك اشهد
عليه انه فسخ الكتابة المذكورة فسخا شرعيا وابطل حكمها لقول النبي صلى الله عليه وسلم المكاتب قن
ما بقي عليه درهم وثبت اشهاده بذلك لدى الحاكم المشار اليه ثبوتا شرعيا وحكم بموجبه حكما شرعيا
الى اخره وحكم به حكما شرعيا الى اخره وبطل وان كان ذلك عند الظهور كتب حضورها واقرارها
بذلك وتصادقهما على انهما ترافعا الى الحاكم الفلاني وتداعيا بين يديه وبحكمي ما تقدم ذكره
مستندا الى اقرارهما وتصادقهما وبوح اسمي واسماعلم المصطلح في امهات الاولاد
وهو شامل على صورة حكمية منها صورة مدعوي المستولدة على سيدها بالاستيلاد حضرا في
مجلس الحكم العزيز الفلاني الشافعي فلانة مستولدة فلان واحضرت معها سيدها المذكور وادعت
عليه لدى الحاكم المشار اليه انه ابتاعها الابتياع الشرعي واستفرشها واحبلها واتت منه
بولد كامل الخلق حيا وانها صارت ام ولده وحرم عليه بيعها وسالت سوالا عن ذلك فساله
الحاكم المشار اليه فاجاب بالانكار لاستيلادها معترفا بانها في دعواه فذكرت المدعية
المذكورة ان لها بينة اربعة من القوابل الشهات الامينات وهن فلانة وفلانة وفلانة
فشهدن شهادة متفقة اللفظ والمعنى مسموعة شرعا لدى الحاكم المشار اليه في وجه المدعي
ان المدعية المذكورة اتت بولد كامل الخلق على فراش المدعي عليه المذكور وانه لما سقط الى
الارض سقط حيا تعرف الحاكم المشار اليه القوابل المذكورات وسمع شهادتهن وقبلها
كما راي معه قبولها شرعا وطلبت ذلك عنده بطريق الشرعي سالت المدعية المذكورة
الحكم لها بانها صارت ام ولد المدعي عليه المذكور وتحريم بيعها والقيام بسقفتها وكونها
واسكانها في مسكن شرعي لمثلها فاجابها الى سوالها وحكم لها بذلك كله حكما شرعيا الى
اخره وبطل شرعي لمثلها فاجابها الى سوالها وحكم لها بذلك كله حكما شرعيا الى
اخره وبطل على نحو ما سبق وكتب الماضي التاريخ والحسبلة بخطه صورة استرقاق
ولد تزوج حاريه الاخر وولدها بالنكاح ثم ابتاعها حضر الى مجلس الحكم العزيز الفلاني
ان فتى فلان واحضر معه فلانا واداعى عليه لدى الحاكم المشار اليه انه تزوج رقيقته
فلانة التزوج الصحيح الشرعي ودخل بها واصابها واولدها على فراشه وادعى

فلان

فلان الفلاني العمر مثلا وان الولد المذكور مملوك له يستحق بيعه واستخدامه وسال سواله
عن ذلك فساله الحاكم المشار اليه فاجاب بالتصديق على ما ادعاه وسال المدعي المذكور
اعتاق ولده المذكور فساله الحاكم فابى الا ان يبتاعه ابوه المذكور مع امه فادعى
المدعي عليه المذكور الى الابتياع فباعه ولده وزوجته المذكورين فابتاعهما منه بمبلغ
جملته كذا ودفع اليها الثمن عنها في المجلس فقبضه منه قبضا شرعيا وتسلم الزوجة والولد
المذكورين تسلما شرعيا وعتق الولد عليه واستمرت الزوجة في ذمة المسمى نكاحها بطوعها
باقوى السببين وهو ملك اليمين لا بالنكاح وله بيعها متى شا وله تصدير ذلك امام ولده
البته ووقع الاشهاد بذلك في تاريخ كذا ونظر على نحو ما سبق صورة ما اذا اسلمت
ام ولد الذمي واستسعت في الثمن على مذهب ابي حنيفة حضر الى مجلس الحكم العزيز
الفلاني الحنفي فلانا النصراني او اليهودي واداعت عليه لدى الحاكم المشار اليه
انه ابتاعها وجعلها فراشا له واستولدها ولدا ذكرا يدعى فلان الساعي او الحماسي
العمر مثلا وانها استرقت بدين الاسلام وعتقت على المدعي عليه المذكور بمعتقي اسلامها
وسالت سواله عن ذلك فساله المشار اليه فاجاب بالتصديق على ما ادعته وذكر انه يستحق
بيعها وقبض ثمنها وسال الحاكم الحكم له بذلك وسالته هي لها بالعتق فنظر الحاكم في مذهبه
ومعتقده فراي ان المقلده الامام مالك بن انس رضي الله عنه وارضاه في هذه المسالة
روايتان احدهما العتق والاخرى البيع فنظر في الروايتين وتدبرهما وامعن النظر
فيهما فراي العمل بالرواية الاولى فاستخار الله كثيرا واتخذه هاديا ونصيرا واجاب
المدعيه المذكورة الى سوالها وحكم بعتقها واطلاقها من الرق حكما شرعيا الى اخره ومنعه
من التعرض اليها بموجب رق او عبوديه منعا شرعيا وبكل على نحو ما تقدم شرحه صورة
اسلام ام ولد الذمي وحال بينه وبينها من غير سبي ولا عتق ولا سعاية وبحري
لها النفقة والكسوة والاعتق الا بموته حضرت الى مجلس الحكم العزيز فلانة بنت عبد الله
التي كانت نصرانية او يهودية وتشرفت بدين الاسلام واحضرت معها فلان اليهودي او
النصراني واداعت عليه لدى الحاكم المشار اليه انه ابتاعها وجعلها فراشا له واحبلها
واولدها على فراشه ولدا ذكرا يدعى فلان الفلاني العمر مثلا ولما تشرفت بدين الاسلام
وهو باق على الكفر الى الان وسالت سوالها عن ذلك فساله الحاكم المشار اليه عن ذلك فاجاب
بالاعتراف فسالت المدعيه المذكورة من الحاكم المشار اليه الحكم على المدعي عليه المذكور
بمذهبه وان يحال بينه وبينها الى حين موته فتعتق حينئذ والزامه بسعيها وكسوتها
بالطريق الشرعي فاجابها الى سوالها لجواز عنده شرعا وحكم بذلك حكما شرعيا الى اخره
مع العلم بالخلاف فيما فيه الخلاف من ذلك وبكل صورة تزوج الرجل امة غيره
واستولدها بالنكاح ثم ملكها فصارت ام ولده يعتق بموته ولا يجوز له بيعها عند
ابي حنيفة رحمه الله تعالى حضر الى مجلس الحكم العزيز الفلاني الحنفي فلانة واحضرت